



عبدالرزاق الرويلي يتوسط محمد العرادة وهيام منصور وفوزية الهداب

## على هامش ورشة عمل أقامتها جمعية حقوق الإنسان الرويلي: مشاريع إستراتيجية لذوي الإعاقة في المرحلة المقبلة



جانب من الحضور

التربية الخاصة وصعوبات التعلم فوزية الهداب التي تعريف صعوبات التعلم وآليات ووسائل التواصل مع تلك الفئة، بالإضافة إلى كيفية الاهتمام بالجانب الإنمائي لصعوبات التعلم والمتعلق بالانتباه والإدراك، والذاكرة، وتحديد الخدمات التعليمية والعلاجية وتخطيط وتنفيذ البرنامج العلاجي بالإضافة إلى الجلسات العلاجية الأكاديمية.

وأكدت الهداب ضرورة تشخيص حالات صعوبات العلم من قبل اختصاصي يمتلك الخبرة الكافية والمناسبة، محذرة من أن أي تهاون فيما يتعلق بالمؤهلات العلمية للقائمين على عملية التشخيص يحمل في طياته الكثير من المخاطر على الفرد والعائلة.

وأشارت معالجة العسر القرائي في مجال «الدسلكسيا» هيام منصور إلى أن صعوبات العسر القرائي من أخطر المشكلات التربوية من حيث الخطورة والأهمية على المستويين العربي والدولي من حيث الانتشار، لافتة إلى أن نسبة من يعانون من عسر قرائي تتراوح بين 4٪ و 10٪ على مستوى العالم، كما تطرقت هيام منصور إلى كل ما يتعلق بـ «الدسلكسيا» من حيث المفهوم ومظاهره وانتشاره وآليات التعامل معه، إلى جانب الحلول الأكاديمية التي تسهم في التخفيف من سلباته مساعدة هذه الفئة.

أكد رئيس لجنة ذوي الإعاقة في الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان عبدالرزاق الرويلي أن الجمعية ستطلق خلال المرحلة المقبلة مشاريع إستراتيجية تتعلق بحقوق ذوي الإعاقة، من شأنها المساهمة بشكل كبير في رفع مستوى الوعي بحقوقهم لإدماجهم داخل المجتمع.

جاء ذلك في تصريح صحفي له مساء أمس الأول على هامش ورشة العمل التي أقامها مشروع «علمني» بالتعاون مع الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان تحت عنوان «استراتيجيات أكاديمية لمساعدة ذوي صعوبات التعلم»، في قاعة السائير بقرع الجمعية، بمشاركة مجموعة من الناشطين في مجال حقوق ذوي الإعاقة في الكويت وقطر والمملكة العربية السعودية.

وأضاف الرويلي أن التعاون في تنفيذ مثل هذه الورش يأتي ضمن أولويات الجمعية في التركيز على هذه الشريحة وتقديم المساندة والدعم المناسب لمناصرة حقوقهم وإعادة إيمانهم في المجتمع، لافتاً إلى أن ميسري ورشة العمل من الكفاءات التي مارست العمل الميداني وبملاك المهارات والخبرات الكافية لإنجاح تلك الورشة. ومن جهة أخرى تطرقت متخصصة

كريم طارق



الشيخ محمد العبدالله ومسؤولو جمعية المهندسين يتوسطون المكرمين

## شملت أكثر من 400 صورة من جميع الفئات «المهندسين» كرمّت الفائزين في مسابقة التصوير الفوتوغرافي

بها المتطوعون والمتطوعات ووصلت فعاليات وأنشطتها إلى كل دول المنطقة بل وحتى على المستوى العالمي. وأشار إلى أن الجمعية جهة غير ربحية ومؤسسة تطوعية يعمل في لجاتها أكثر من 300 مهندس ومهندسة يملكون الكثير من الموهبات والمؤهلات والخبرات الهندسية التي يمكن للحكومة أن تستفيد منها في كافة القضايا التي يعانينا منها الوطن، ولهذا فإننا نرى أن دعمكم وتقديركم وراعايتكم وحضوركم لهذه المسابقة هو دعم حي وواقعي نحن في أمس الحاجة له. ودعا الصراف راعي الحفل الذي دعم العمل التطوعي بالقول: «إننا نعانى من تجاهل الكثير من الجهات الحكومية لنا، كما نعانى من الانخفاض المستمر لحقوق زملائنا في كثير من الجهات، ورغم أننا لسنا بهذا الصدد، فإننا نلتمس منكم أن تتلمسوا هذه المعاناة وتدعموا قضايا اخوانكم المهندسين والمهندسات».



جانب من التكريم

مدى شهر كامل، وقد بلغ عدد المشاركين فيها نحو 80 مشاركاً ومشاركة، وبلغ عدد الأعمال التي تم تحكيمها أكثر من 400 صورة من جميع الفئات. وأضاف الصراف أن الفعاليات الشبابية في الجمعية أكثر من أن تحصى، ولعله من المفيد التذكير بأن جمعية المهندسين أول جمعية نفع عام بالكويت تأسست وتعلن قيام لجنة للمهندسين الشباب، في إطار عشرات اللجان التي يعمل

هذه المسابقات. وأشار إلى التقدم الذي لمسه في تنظيم جمعية المهندسين لهذه المسابقة وتنوع الفئات والتطور في المستوى الفني، مضيفاً «إن ما رأيتُه اليوم في المعرض أمر فرح جداً يؤكد تقدم هذه المسابقة». بدوره، قال رئيس الجمعية بالإنيابة م. عدنان الصراف في كلمة المنظمين أن مسابقتنا تقام للعام الثاني وقد أتبع مجال المشاركة لمتكثف المشاركين على

**العبدالله: الشباب الكويتي يؤكد يوماً بعد يوم قدرته على تحقيق طموحاته**



## 10 فائزين من الفئتين

ضمت لجنة التحكيم: هاني المواش، نايف الدوسري، خالد الراشد وفاطمة الرفاعي. وفي فئة محور عام ملون فاز بالجائزة الأولى عبدالله الكندري، والجائزة الثانية، هاشم تقي، والثالثة عبدالله الحبيب، والرابعة حمد بورسلي، والخامسة فاز أحمد حسن. وفي فئة الأبيض والأسود: فاز بالجائزة الأولى خالد شناري، والثانية غدير دشتي، والثالثة عبدالله موسى، والرابعة إيمان جمال، والخامسة يوسف الهنا، وتم تقديم شهادات تقديرية لعدد من المشاركين الذين قدموا صوراً متميزة، وكرم أصغر مشارك وهو يعقوب القلاف. وحصل الفائز بالمركز الأول على 500 دينار، والثاني على 250 ديناراً، والثالث على 100 دينار، والرابع والخامس على 50 ديناراً.



م. زينب القرشي

## القراشي: مؤتمر «قرار» لزيادة الوعي بين موظفي القطاع العام والخاص

أعلنت رئيسة «مهندسين بلا حدود الكويت» م. زينب القراشي عن ترتيبات يقومون بإجرائها لتنظيم مؤتمر «قرار» الذي يعقد تحت رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك خلال الفترة ما بين 30 أغسطس و1 سبتمبر المقبل. وقالت القراشي في تصريح صحفي «انطلاقاً من دور مهندسين بلا حدود» كجهة غير ربحية في خدمة المجتمعات النامية التي تعمل فيها، ارتأينا أن نطلق مؤتمر «قرار» نحو مستقبل أفضل للعمل في القطاع العام والخاص لزيادة الوعي بين موظفي القطاع العام والخاص.

# ندوة الجمعية الثقافية: رفض تعيين المرأة في القضاء يعود للثقافة الذكورية المسيطرة على عقليات المجتمع

تحكمها عاطفتها هي حجة فقط للوقوف ضدها وعدم وصولها إلى السلك القضائي وحرمانها من حقوقها وتولي المناصب القيادية في الدولة أو أي مكان، مبيحة أن المرأة ليست عاطفية بل هي بشر حالها حال الرجل، كما قد يكون الرجل عاطفياً أكثر منها في بعض الأحيان، ومتى ما كانت المرأة ملزمة بالنصوص التشريعية والقانونية فستعمل بها على حكم الواقع الموجود أمامها. من جانبها، قالت المتخصصة في الفقه الإسلامي د.إقبال المطوع إن الحق ليس محمداً بالجنس، وهذا لا يخص بالرجل فقط، وليس هو فقط من يفصل بين الحق والباطل. وأضافت: «ولو تكلمت عن تجربتي الشخصية فانا بروفيسورة أستاذة دكتوراة في الفقه وأصوله، كما أن هناك الكثيرات ممن لديهن دكتوراه في الفقه والشريعة، والتي اليوم لا توجد لجنة في الكويت حاولت الاستفادة من أي فتوى نسائية»، لافتة إلى أن القضاء ليس فقط الذي يتسم احتكاره للرجل بل هناك لجان عدة لا تشارك المرأة فيها، مضيفة أنه ليس هناك أي فرق بين الرجل والمرأة لتبوء المركز القيادية المهمة والسلك القضائي، فبالنهاية العقل واحد للجنسين، مشيرة إلى أن هناك بعض النساء أرجح عقلاً من الرجال وقد تجد الحكمة عند المرأة أكثر من الرجل

بلغت نسبة مشاركة المرأة في السلك القضائي 12٪ وكانت لبنان في المرتبة الأولى، حيث وصلت نسبة وجود المرأة في السلك القضائي 41٪ وهي نسبة عالية وأزديادها دليل نجاح، كما كانت هناك دراسات وبحوث عرضت في مؤتمر إنجازات النساء القاضيات في الوطن العربي. ومع الأسف فإن وضع القوانين الكويتية مهمش فيعد نضال طويل ومعاناة استطاعت المرأة الحصول على حقها في النيابة، مشيرة إلى أن من الحجج الواهية أن المرأة عاطفية، ولكن هل الرجل غير عاطفي؟ ثم إن عاطفة المرأة عند أسرتها أما في العمل فالوضع مختلف فيحكها عقلها والدلائل كثيرة منها ممارسة المحامية

جديد للموسم المقبل، وهذا خير ينال الصدر رغم أن المرأة والرجل قد درسا ذات القوانين، والقوانين الكويتية لم تفرق بين الرجل والمرأة فلا أعلم إلى متى تستمر هذه العقيلة تجاه المرأة الكويتية بشكل عام والمرأة القانونية، وهناك تجارب رائعة على مستوى الوطن العربي لنساء قاضيات أثبتن جداتهن ونجاحهن سواء في المغرب والسودان ولبنان ومصر ودول الخليج واليمن والجزائر والأردن. ولفنت حمادة إلى إحصائية لرصد التجربة المشرفة للمرأة القاضية على مستوى الوطن العربي وقد حصلت البحرين على المرتبة الخامسة على مستوى الوطن العربي، حيث



(محمد هاشم)

سعاد الشمالي وأريج حمادة وأمنية عيسى ود.إقبال المطوع

أكدت المحامية سعاد الشمالي أن هناك الكثير ممن فرض وصايته على المجتمع من خلال فرض تفسيراته الخاصة للنصوص الدينية، بل وبالأذات المرأة. جاء ذلك خلال الحلقة النقاشية التي نظمتها الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية مساء أمس الأول في مقر الجمعية تحت عنوان «المرأة والقضاء» بمشاركة المحامية أريج حمادة ورئيس النيابة العامة في مملكة البحرين أمينة عيسى والمتخصصة في الفقه الإسلامي د.إقبال المطوع وشخصيات عامة.

وأضافت الشمالي إن قرار قبول تعيين المرأة الكويتية وكيلة نيابة صدر بناء على ما نص عليه دستور الكويت في المادة 8 «بتكافؤ الفرص، ونص المادة 29 من «أن الناس سواسية في الحقوق والواجبات»، وأضافت أننا نلاحظ أن قانون تنظيم القضاء لم يذكر القضاء، ولم يرد نص صريح في القرآن والسنة النبوية يحظر تولى المرأة للقضاء، وهنا نرى أنه لا يوجد مانع شرعي أو دستوري أو قانوني لتولي المرأة منصب القضاء. ولكن للأسف لأن الثقافة الذكورية هي المسيطرة على عقليات المجتمع الكويتي

نجدهم يتذرعون بالعادات والتقاليد والمواهمة الاجتماعية لرفض تعيين المرأة في منصب القضاء. وأشارت الشمالي إلى أن المرأة الكويتية عملت كقاضٍ عن طريق التحكيم وأثبتت جداتها وقدرتها على إصدار أحكام رائعة وحيادية دون تأثير العاطفة على عملها كما يدعي محاربيها. لذلك نحن ومن خلال هذه الحلقة النقاشية نناشد المجتمع والدولة أن يتفقا بقرارات المرأة الكويتية لأنها قادرة على تولى المنصب القضائي مثلها مثل الرجل. من جانبها، قالت المحامية أريج حمادة أننا مازلنا مستمرين في سيطرة عقلية المجتمع الذكوري، حيث يتم الاعتدال بعميار الكفاءة على

أساس جنس الإنسان واعتبار الرجل أكفاً وأكثر قدرة في مجال القانون وبناء عليه تم تهميش دور المرأة في الكثير من المهن ومنها مهنة المحاماة وعليه تم حرمان المرأة القانونية من إثبات ذاتها في مجال القانون بسبب هذه النظرة الدونية للمرأة واعتبارها عاطفية وليست لديها القدرة على تحمل المسؤولية وكتمان الأسرار وبالتالي تم حصر عمل المحاميات في قضايا معينة ومحددة وبسيطة فقط لأنها امرأة ومنها حرمانها من دخولها السلك القضائي رغم نجاح التجربة الأولى لوحدات النيابة، لافتة إلى أشادة النائب العام ضرار العسوس الذي اعتبر التجربة بالممتازة، وعليه فهناك تشجيع لفتح الباب من

نجدهم يتذرعون بالعادات والتقاليد والمواهمة الاجتماعية لرفض تعيين المرأة في منصب القضاء. وأشارت الشمالي إلى أن المرأة الكويتية عملت كقاضٍ عن طريق التحكيم وأثبتت جداتها وقدرتها على إصدار أحكام رائعة وحيادية دون تأثير العاطفة على عملها كما يدعي محاربيها. لذلك نحن ومن خلال هذه الحلقة النقاشية نناشد المجتمع والدولة أن يتفقا بقرارات المرأة الكويتية لأنها قادرة على تولى المنصب القضائي مثلها مثل الرجل. من جانبها، قالت المحامية أريج حمادة أننا مازلنا مستمرين في سيطرة عقلية المجتمع الذكوري، حيث يتم الاعتدال بعميار الكفاءة على

نجدهم يتذرعون بالعادات والتقاليد والمواهمة الاجتماعية لرفض تعيين المرأة في منصب القضاء. وأشارت الشمالي إلى أن المرأة الكويتية عملت كقاضٍ عن طريق التحكيم وأثبتت جداتها وقدرتها على إصدار أحكام رائعة وحيادية دون تأثير العاطفة على عملها كما يدعي محاربيها. لذلك نحن ومن خلال هذه الحلقة النقاشية نناشد المجتمع والدولة أن يتفقا بقرارات المرأة الكويتية لأنها قادرة على تولى المنصب القضائي مثلها مثل الرجل. من جانبها، قالت المحامية أريج حمادة أننا مازلنا مستمرين في سيطرة عقلية المجتمع الذكوري، حيث يتم الاعتدال بعميار الكفاءة على

**الشمالي: لا يوجد مانع شرعي أو دستوري أو قانوني لتولي المرأة منصب القضاء**

**حمادة: هناك تجارب رائعة على مستوى الوطن العربي لنساء قاضيات**